شرح تلخيص المفتاح

للقزويني

عنوان المخطوط : شرح تلخيص المفتاح (المطول) ، لجلال الدين القزويني.

اسم المؤلف :

التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ، ت ٧٩٣هـ.

أوله : «الحمد لله الذى ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان ... قال المص

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله ...

آخره : «... يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الأصول المذكورة في

الفنون الثلاثة ... وهذا ما أردنا جمعه من الفوائد ...»

نوع الخط : فارسي اسم الناسخ : محمد بن شاه حسين تاريخ النسخ : ١٠٤١هـ.

عدد الأوراق : ٤٧٢ ق المسطرة : ٢٣ المقاس : ٢٨ × ١٧,٥ سم

وصف النسخة : بها آثار بقع وثقوب ، والغلاف قديم بني عليه زخرفة

مضغوطة ، بها شيء من التعليقات .

المراجع :

الرقم والفن

[illegible]

امام حنیفه‌ده امام یوسفده [illegible]
دیرلر امام حنیفه‌ده امام محمد [illegible]
طرفین دیرلر امام یوسفده امام محمد [illegible]
امامین دیرلر نقل فی شرح [illegible]

وعموع الليل والنهار اربعة وعشرون ساعة
لا يزيد ولا ينقص ولكل ساعة الف نفس [illegible]

واختلفوا في نية الاربع بعد الجمعة قيل ينوي [illegible]
والاحسن الاحوط في موضع يشك في جواز الجمعة [illegible]
نظر فيه ان يقول نويت ان اصلي آخر ظهر ادركت [illegible]
وقته ولم اصله بعد لان ظهر يومه الذي يجب عليه [illegible]
في ظاهر المذهب قال قاضي خان وصاحب القنية والمجتبى
الافضل ان يصلي الظهر [illegible] القنية ثم يصلي اربع بنية السنة [illegible]

اخواننا قصدوا الصبوح بسحرة
فاتى رسولهم الى خصوصاً
قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبةً وقميصاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وحقّقنا بدوايع الأبادل
وروايع الأحسان أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والأفضال والصلوة على نبيّه
محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة والشرف من نبغ من دوحة
اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرّة الحقّ وأشرق
وجه الدين واضمحلّ دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فإن أحق
الفضائل بالتقديم وأسناها في استيجاب التعظيم هو التحلّي بحقائق
العلوم والمعارف والتصدّي للإحاطة بما في الصناعات من النكت
واللطائف لا سيما علم البيان المطّلع على نكت نظم القرآن فإنه
كشّاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاحه لدقائق التأويل فائق تبيانه
لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ايضاحه لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة
تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرائد مجمله
ومفصّله قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده
شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل به ظهر لباب أنوار تراكيبه
وصفا منه عذب عباب بحار أساليبه وصفا لا يدرك الواصف
المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع
في أيدي جماعة هم أسراء التقليد وخبطوا فيه خبط عشواء من غير توثيق وتسديد
يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويتقعرون من تقرير لطائفه

لطابقه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى ترى

في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى

يطلعوا دقايق التخييل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم

الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان والتفطن

للنكتة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات

اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف

باخذ العلم من افواه الرجال على الرحل الى اجانيه خوارزم محط رحال

الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن

طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف

واقتناص الاوابد من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى

الغوص عن دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق

في مضماره وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره

وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام

العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين

جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق

افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ هو وجدته

مختصرا جامعا لغرر اصل الفن وقواعده حاويا لنكت مسايله وعوايده

محتويا على خبايا هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقايق هي

نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا جرم

عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر

منه عقد من الدرر وكان يصوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت

مشاهده ومعاهده وسُئلت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت

اطلاله ومعالمه حتى ان شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول

يتلهّفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتأسّفون من انعكاس احوال الاذكياء

والافاضل وهكذا ابداً ديدن الزمان ينتقص العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رأيت توفّر رغبات

المحصلين على تعلّم هذا الكتاب وتحصيله وتشمّر اعيانهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله

واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ولم يتيسّر لهم

الكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه عن

من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدّوا للسلوك

طرائقه من غير الدليل فضلّوا واضلّوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء

التحصيل فرصاً ما انتهجها من الزمان غصصاً وطفقت اقتحم موارد السهر غائصاً

في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء

الى ان الهم بالبيان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز

واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفّحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا

الكتاب ما يذلّل على مصاعبه الآبية ويسهّل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية

واودعته فوائد نفيسة ونخب الكتب القدماء وفوائد شريفة سنحت

بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف

فقر اتخذتها من عيون التحقيق وتمسّكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف

وتجنّبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل

اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبّهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل

العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلّت فيها اقدام الآخذين

في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير

بضاعة ورفضت التأسي بجماعة حظوا بتحقيق الواجبات وما فرضوا

على انفسهم في تطويل الواضحات ولما فرغت من تسويد الصحائف

الصحايف بتلك اللطايف زمان الدهر بالارزاح في نوادل وغشايد من نبال فصرت
اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من نوادر الاخبار بنفاق
المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما
ديار فيها حل الشباب تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها
سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم
من ام اوفى ولم يبق من حرمها الا قوم ببلدة ح عجع كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا
والى الله المشتكى من دهر اذا اسا اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من
ساعته ثم سوانى الله سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق ثم الجاني فرط
الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجاذبني رفع الى خفض حتى
انخت بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات فغنم الله عيني منها على جنة
النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها
الايمان واليمن والامن فابهجت ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رونقه وآض روض الفضل
الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات
واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتبعوا في رياض الامن والامان
كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم
خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القوية سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف والي الوية الولاية في الآفاق مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان المتمثل

لِيَصِّ ان الله يأمر بالعدل والاحسان · الخالص طويته في اعلاء كلمة الله · الصادق
نيته في احياء سنة رسول الله صلعم خليفة ملك الآفاق سطوته · والحق كان
مثواه ايه سلكا · نجوم حول ذراه العالمون كما · نزل الحجيج ببيت الله معتركا ·
نجى نسيم رضى منه الزمان وكم · متكافر يلظى من سخطه هلكا · اطار صاعقة
من نصله فيها · الى السماك لواء الشرع قد سمكا · وصادف الرشد منها كل معتسف
قد كان في ظلمات الغي منهمكا · فالدين صار قرير العين مبتسما · والملك اقبل
بالاقبال ممتسكا · علا فاصبح يدعوه الورى ملكا · وربما فتحوا عينا غدا ملكا ·
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين · غياث
الاسلام ومغيث المسلمين · ابو الحسين محمد كرت لا زال اعلام دولته محفوفة
بالنصر والتأييد · وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد · واقطار الارض منورة
بانوار معدلته · واغصان الخيرات مورقة بسحايب رأفته · فهو الذي صرف
عنان العناية نحو حماية الاسلام · وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام · وخص من بينهم العالمين
بمزيد الاشبال والاكرام شعر اقامت في الرقاب له ايادٍ · هي الاطواق والناس
الحمام · فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن · ووسمت ببنيان الاجنة
والوطن · وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا · وبعين عنايته ملحوظا
محفوظا · فقد ذلك عضدي · وهز من عطفي · حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه · واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه
واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر · وسنح بعون الله للنظر القاصر
فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد · وبحرا مشحونا بنفايس الزوايد
والمرجو من خلاني · وخلص اخواني · ان يشيعوه في بطانة الدعاء · ويشكروا الي ما عاينت
في هذا التأليف من الكد والعناء · والى الله انتضر ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق
طالبون · وعن طريق العناد ناكبون · وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل

الباطل بصورة اليقين، وهذا الغرض موصوف عزيز المرام، قليل الوجود في هذه الايام،
فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد، وفشا الجدال والحد بين العباد، ولئن فاتني
من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي
تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام
بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه
على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به
حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون
الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست
مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد
الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت والفعل
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم

الشايعة في الاستعمال لا بمتابعة المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق او على ان اللام
لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في
على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع
تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمنا
على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على
نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول
ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيانه ان الانسان مدني بالطبع ان يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو
اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعقولات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل
يتفق الجميع عليه لان كل احد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحم فيقع الجور
ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها
من قوانين كلية هي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء
وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل
على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق
بين الحق والباطل وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها
على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المتبني للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى
القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه

على انه من عنوديته لا من عنوانه وترك العاطف لان هذا الفصل بمنزلة الاداة وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى
فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء
ثم ذكر العالمين عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها
معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق
الاسم اللازم للمبتداء قضاء للحق بما كان وابقاء له بقدر الامكان ويجي لهذا زيادة
تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال
الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما
يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقوم علم البلاغة هو المعاني والبيان
وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الاحاجة الى تخصيص
العلوم بالعربية لانه لم يجعل اجل جميع العلوم بل جعل طايفة من العلوم اجل بما سواها
وجعلها من هذه الطايفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها
فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى
مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر
وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات

الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق
بين ما ذكرتم ههنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس
وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه
كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكرتم ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا
العلم والذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس المراد حقيقيا حتى يرد
الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع
من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة
لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه
بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة
القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس
بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا
على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام
المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما
اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا
اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين

والذين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صُنّف خبر كان
فيه اى في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تميز من اعظم
لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو وضع كل شىء في مرتبته ولكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
ترا ها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه
اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لكونه كتقدم جزء من الشىء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز
اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعى ولا تاخذكم بهما رافة
ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ماول بشىء حكمه حكم ما اول به مع
ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشىء منزلة
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها
ولكن كان القسم الثالث غير مصون اى محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه
وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجى الفرق بينهما في باب
الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا
خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اى كان
محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الّفت
مختصرا جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اى
في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته
ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم القى الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق
على ان زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام
مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه

ينتج

لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الألو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى
مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث
وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو
في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث
اضافة للمصدر الى الفاعل او الى المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل
المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان
حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه ولتعرض لقوافر المص في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا
ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه
ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من
القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي
على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي
بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية

اي ما ذكره الشيخ

حيث قال قابلا للاختصار

بالتسمية وان لم يقصد وما يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره وبالقدر العجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوايد ومخترعات
خاطره زوايده وتسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا بغيره لتقويم المسند اليه
بهما جهته حسن اذ لا مقتضي للتخصيص والا للتقوي وكانه قصد جعل الواو
للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله
وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي
اي محسبي وكافيّ لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقويم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب
المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على راي لكنه
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود
فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون
من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه
التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يعرف بالاستقراء وقيل رتبه
على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة
والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يبين هناك ان شاء الله تعالى
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها
معهودا فيعرف بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة فلم يكن لتعريفها
معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة

اشارة الى قول من جعل الليل عطفا على فالق الاصباح لتضمنه معنى فلق

لانه لا يلزم من عدم كون الغرض من المقصود الاحتراز عن التعقيد المعنوي ان الفن الثالث وهو ما يعرف به وجوه التحسين

لتعريف العهد فقال الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث تعريفا عهديا

لانه لا مقتضي لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام

والانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك في ما ينساق اليه الكلام
ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه
الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائل العلم ككونه
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت
امام المقصود لارتباطه بها وانتفاعها بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم
فرق البعض بين مقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي
عنهما الى التكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر
في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض كتب القوم من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه زعما منهم ان هذا على المقدمة واعلم ان للناس في تفسير
الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت
لغته من اللكنة وجادت لغته فلم يلحن وافصح به اذا صرح يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف
اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها
واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب

العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة التى ورد فيما بينهم
هى التى تكون جارية على السنتهم سالمة من تنافر الحروف والكلمات والغرابة والتعقيد
اللفظى والمعنوى جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين
والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع فى تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر
لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى
الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار
فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة
تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل
من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار
ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقايق
المختلفة فى تعريف واحد واذا لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة والاخ
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده فى كلام الناس لكنه
اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد
فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراى فى تفسير الالفاظ
ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ
والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة
فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد
فالفصاحة الكاينة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شئ
من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان

وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول
اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشزر
في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع والى
العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة
وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني
ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل
في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي
من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف
لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون ايضا
متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر
من القريب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو
بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر
من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح
بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل
ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان تحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب
للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن

از زمان ابدست ه وا ضحی مغلتی ازبراق وطرفا ابرجا ومقلة وحاجبا مزججا وفاحا ومرسنا مسرجا

عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة من الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح باشتمال القران على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يعود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكأون علي كما تتكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر

الحسن وسبّح الله وجهه اى قبّحه وخسّنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه
لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا
من الشراح على انه لا يبعد ان يقال ان سبّح الله وجهه ايضا من باب الغرابة
واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سبّح الله وجهه حسّنه وبهذا علم ان
هذا المتعارف لا يقال الغرابة كانهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية من المستعملة
على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا
فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان
اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب
الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي
لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث
واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران
والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ
وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال يكون ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى
المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير
للوحشية فيه كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد
وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة
والمخالفة لا تخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما

مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل
وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء
لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا
في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما يثبت عن الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة مفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرء السمع من سماعه كما يتبرء
من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها
ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب
في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى
اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي
رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخ
وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر
والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط من ان اللفظ
من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في
موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى
النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر
وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس
شيء للفظ باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره
وكذا جحلنجع دون فدعم وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل
كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يتعرض لاسباب
الاخلال بالفصاحة ما يمنع النسبة فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ في الخاتمة ولفظ جحيش ونحو ذلك
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به
عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من
الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة
فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي
المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل
بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا
ادى اليه الكيل صاعا بصاع والرد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل
اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ
لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في
الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان
قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام
كريم متى امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا خبره معي
والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة
وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت
الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركني احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الهجو

دون النوم او الهجو ومما عابه الصاحب قال الحص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل بل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحاجي مثلا وهو وهم لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على اسم المفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي المال والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتداء والخبر

ابراهيم

وانما مثل بمثالين لان الاول تنافر في الثقل والثاني دونه ولان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها

طست قام

والفرق بين التعقيد اللفظي والضعف ... وقت الضحى للتاديب ... ضرب وقت الضحى للتاديب احمد بالتنوين ...

التاليف والصعوبة اللفظ يغني عن ذكر الاخر لان ضعف التاليف ... اصل اللفظ بدون القرينة التي تدل عليها وكذا التعقيد اللفظي

سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

اعني ابواته بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي
الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا
فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا
وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر
وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا
يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال
ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب
اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس
بن الاحنف سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب ان نصبت بالرفع وهو
الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي
الدموع لتجمدا اجعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من
الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني
وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطاء في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة
الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة
الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن
قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل
استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدموع مجازا من باب استعمال المقيد في
المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام و

فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لا الى ما قصده من السرور

والاستقامة ولا تخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا المعنى من هذا الكلام
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال من معناه الاول الى الثاني ظاهرا
حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو
بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان
على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن
والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن
والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد
الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتفى
عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فيأتي بضده هذا
هو المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشؤه
عدم التعمق على المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب
والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لاتسبب
بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب
لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك
قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى
وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله
اني الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد
الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه

المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري تشبه راكبها كأنها تجري في الماء
لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة
الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت
شيئا جرعا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح
وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال
النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات
المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة
بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه
اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
بن الحارث بن شهاب وهذا اورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين
شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث
مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم

حمامة جرعى

سالم من هذا الا انا نقول بها ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وقوله
ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها
والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم
الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى
كيفية نفسانية وهي ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا
فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات
الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى
فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر
اشعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق لمقصوده
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص لمن ينطق لمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم
هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح
لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح
وهو محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت

اي الاقتدار على التعبير
عن كل مقصود بكلام فصيح
محال

ان تلقى على الى سبب احيانا مختلفة لبس في حسبانها فيقول ذا غلام جارية
ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم
دون كلام فصيح ولفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا
التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب
لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان
عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته
اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي
مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا
المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه
محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار كونه زمانا له وايضا
المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فمقتضى تفاوت
المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال

المسند اليه والمسند والآخر

للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصًا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدًا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعًا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريًا عن التاكيد او مؤكدًا استحسانًا او وجوبًا تاكيدًا واحدًا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفًا او ثابتًا معرفًا او منكرًا مخصوصًا او غير مخصوص مصحوبًا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدمًا او مؤخرًا مقصورًا على المسند اليه او غير مقصور اما غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردًا فعلًا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدًا بالمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا صريح اجمال يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فانّ لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودًا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فانّ مقام الاول يباين مقام الثاني فانّ الذكي يناسبه من الاعتبارات

بيانه ما

اللطيفة والمعاني الخفية مالا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة
الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة
عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع
كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل
المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس
له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية
مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع كل منها
سبب مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا
المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه
وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع
لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارجي لان الكلام قد يرتفع للمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد
والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة
تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له
وبيان

وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته
للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب زيدا
في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل
احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي
يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على
حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه
ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على
قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا
في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا
خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء
به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية
في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال
وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل
من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير
ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير

الصحة المعنى

والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها لا من حيث هي هي ولكن يتعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها
مع بعض فرب تنكير مثلاً له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه
اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى
بـ الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها البلاغة
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق
عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف
لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في
الكشاف في قوله تعالى قليلاً ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك
الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض
المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها
العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة
فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد
بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار
التركيب وح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف
وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ

فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر
في صدر المقدمة والنزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به
يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما
شاكل ذلك والنزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح
ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع
به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة
ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا
بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض
التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ
او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتهما
يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت
مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل
كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا
فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى
اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والبراعة

مثل ان زيدا قائم المعنى الاول ثبوت القيام لزيد مخصوصة والمعنى الثاني اثبات التاكيد وهي انه قطع القيام

وهو المعنى الاول الذي دل به على المعنى الاول على المعنى الثاني ذكر الدال وارادة المدلول

والخصوصيات كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما نعلمه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان
يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه
في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة
غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك
قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره
الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب التباس وعدم التمييز بين
ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه
فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق
بل من اجل لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء
في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة
ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة
ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب انهم انما
ان الفضيلة التي بها استحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه
دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه
دال ولهاظ فان ان للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة
كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى
ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليت
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل لاتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
اي التخييل

ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو
بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب
المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف
كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة
ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد
لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية
او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى على حد الاعجاز في
كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر
ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز
وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ
مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر
او غيره واما الثاني فلا يدفع الف دعا ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى
مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده
قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان
الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه تمكن معارضته وتما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله
وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد
الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته
هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى

فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرح ولا كما توهم ان بعض
الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته
وفى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز و
اسفل وهو ما اى طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى
مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند
البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من
غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين
الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة يورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى
ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرض خارج عن حد البلاغة ولفظ
تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست
مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف
الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ
فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان
وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح
حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان
البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان تحصل حتى يمكن حصولها

حصولها كما قالوا في مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
ان البلاغة يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر
من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة
عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره
تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر
مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو
فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص لم يصح
اذ ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده ظاهر
وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم
مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تتوقف على هذين الامرين او يتوقف عليها ولم يعلم
انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالاصل ان البلاغة ترجع
الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة
الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان
واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره اي معرفة ان هذا سالم
من الغرابة او ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن
غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة
عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكاتم ومستشزر
غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط
بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو

فسره القطب الشيرازي

يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره صح

غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس
عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما
يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره
وانما قال متن اللغة لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم
التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزر متنافر دون مرتفع
وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا
التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن
عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك
بالحس وتحرز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع البلاغة
اليه الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره
ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به تحترز عن الخطاء وعلم به تحترز
عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز
به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي
هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم
ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا
لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة

في البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثالث علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه (اي تشويش) فقال

وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية (اي ما هو داخل في الكلي) ويقال لها الصناعة ايضا (اي ما هو خارج بعضها) بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة (اي اصول متعددة) من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك (اي ولاجل ان المراد بالعلم والملكة والصناعة قوة بها يتمكن) الا يرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه (اي يدرك بها الاشياء) بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها (اي على) ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته (لان الله جزئي وبسيط لا بكلي ولا بمركب) وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم (اي بعهود) او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم وكانه قال هو علم يستنبط منه (اي بالعلم) ادراكات جزئية

هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اىّ فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له
محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف لمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل
ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة من التقديم والتاخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من
التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهذا قرينة خفية
على ان المراد انه علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور
معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لا فساد
وبهذا تخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في
علم البيان من حيث انها يطابق اللفظ بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال
الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت
اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها
الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله
الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد
والذكر والحذف وغير ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال
والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف

وعلى

وعلى هذا القياس وعلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قول الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك
الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير
مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي بمجرد اصطلاح لان هذه الصناعة
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه
فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز
ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو
بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم
يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين

موقوفة على معرفة البلاغة ومعرفة البلاغة موقوفة على معرفة تراكيب البلغاء لانها ماخوذة في تعريفها

جواب سوال مقدر تقريره في يكون مجازا والمجاز لا يوخذ في التعريفات فاجاب

ان يعرف
بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف
بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير
ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يكفي لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد
فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية مكتسب من
ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يتوهم من قوله بتوفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به
والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب
شاكا او منكرا ووالله انه لقايم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان
المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قايم
ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لقصر وتخصيص
الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا
بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان
يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات
البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والتعجب
من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه
اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه وبما يساويه قلة
التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني
انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم
المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد

لان المذكور
في الابواب الثمانية
اصول وقواعد

الثواء على تامره وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارج عن المقصود
الاول احوال الاسناد الخبري والثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند والرابع
احوال متعلقات الفعل والخامس القصر والسادس الانشاء والسابع الفصل والوصل
والثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها
بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه
لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر
اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد
هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا الاحجة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره
وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير
قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما زايد على اصل المراد لفايدة واحترز به عن التطويل على ما يجي او لا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فايدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زايد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ~~لان~~ لان جميع ما ذكر
من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه
او المسند فالاولى بالمقام ان ينبئ سبب افراد هذه الاحوال على ما سبق وجعل
كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر موقف

او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة وتوابع

رام تقرير هذا بالنه ديد بين النفي والاثبات ففي كلامه اكثر وانظار فالاقرب

ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة

والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين

الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم ما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة

ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد

شرف وللبلغاء به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو

من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل وما كان من الاحوال

ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما [illegible] وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا

وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء [illegible] بها ابحاث راجعة خاصة الى الانشاء

جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وثم هو البحث بالتنبيه

لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته

خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في

قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق

هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب

يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته

للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا

على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بانحصار

في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة

حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة

للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته

للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت

بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة

اي في بيان انحصار المقصود في الابواب الثمانية بالنظر اللفظي لا العقلي

من النسبة الايقاعية وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد
مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك
ان النسب من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام
حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام [illegible] متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا
النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء
فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن
خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله
والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه
الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا
نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه

جواب سؤال مقدر تقريره ان النسبة من الامور الاعتبارية فكيف يتصور وقوعها في الخارج

لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه هذا انلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع
الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه
خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل
عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في
الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه
خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه غير
مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في
تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة
مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا
لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في
مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار
اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم معتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في
نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر
بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر

من جعل الجواب الثاني جوابا على تقدير التسليم اذ لا يصح ان يكون سندا للمنع كما لا يخفى فافهم

وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان التكذيب راجع الى حلف المنافقين وزعمهم انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري
عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز
منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله عليه السلام الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي
النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما
مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو
غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم
مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية
اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع
اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع
الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام
وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل

وهو اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد

منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه

اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى أكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب

ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمنعوا اظهار تكذيبه

لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام لم يصدق بوجه من الوجوه

فلا يجوز ان يعبر عنه به فمرادهم بكون كلامه خبرا عن حال الجنة غير الصدق وغير

الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما

ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر

فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه

لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه

صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة

ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه

الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه

اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب

لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب

ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب

مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قالا ولا ان المعنى افترى

ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور

فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا

ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان

للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي

زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه

بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر

الجملة الخبرية في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره
الا بانه ان عبّر عنها بكلام تام سمّي خبراً وتصديقاً كقولنا زيد انسان او فرس والا سمّي
مركباً تقييدياً وتصوراً كما اذا قلنا يا زيد الانسان او الفرس وايّاً ما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقاً او غير مطابق فيكون كاذباً فيا زيد الانسان صادق ويا زيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ
انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة
في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى
الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم اخرى او منفي عنه وهذا
اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع
بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بابحاث الخبر لكونه
اعظم شاناً واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات
العجيبة وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلاً في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي او بنقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او بزيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدّم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني
انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً اليه ومسنداً وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما
مسنداً اليه والآخر مسنداً والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها

لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية لاغراض

اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى

اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو

وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا

للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما

بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله

هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من

ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي قومي هم قتلوا اميم اخي

واذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان

بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن

لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن

حفظ والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر

افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لكان لانكار

الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول

الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت

المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما

اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب

زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له

وح لا يتحقق الكذب ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت

ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكلامهم اراد وا انه لا يدل على ثبوت

المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة المخبر على ثبوت المعنى

وانتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك

اذا سمعت خبر زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا

ای مدلول الخبر ای انه من مدلول الخبر بمعترض اشارة الی ما قاله

اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين
مفهومي زيد قايم زيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على
الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم تحتمله لا يريدون ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو ان لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة
الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح
ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس
كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة
الخبر هي استفادة التي مع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم
بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق
ما اوراده المص في تغيير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني
وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه
من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله
من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر والتقدير
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر كاف في حصول الثاني

ای علی بطلان الثانی

ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول
حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون الحافظ
للتورية فح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به
يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته
ان لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم
وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان
المخبر عالم بالحكم ام لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المص وعن الثاني ان الذهن اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علم ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا
كان مستحضر اللمخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم
مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون
خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري
في عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب
العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف
بما بين يديك بما هو كاتب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي
في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم
قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن

لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف
تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل
منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر
الاجمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره
في النفي والاثبات اي نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر
فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان
كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار
لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد
يتنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام
واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان
وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في
دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه تؤدي الى
ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول
انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب

توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء
على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوا
في نفي الرسالة عن النبي الى الكتابة التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله
وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
الآخر لاتحاد المرسل والمرسل والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى
اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية اي اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهم برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على
الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني
ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص
مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى
الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت
المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى
الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد
لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه
ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه
على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجهل

لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذا لا يتوقف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه
وكثيراً ما نصب على الظرف او المصدر اي حيناً كثيراً او اخراجاً كثيراً يخرج الكلام على خلافه
اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلاً فيجعل غير السائل اذا قدم اليه
اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
وهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه
فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكداً اي محكوماً عليهم بالاغراق والمراد
ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع
يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو
كثير في التنزيل جداً وقال الشيخ عبد القاهر لفظة ان في هذه المقامات لتصحيح
الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل
غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار
نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضاً رمحه واضعاً على العرض من عرض
العود على الاناء والسيف على النحر فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحاً لكن مجيئه واضعاً
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم
عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان
بني عمك فيهم رماح مؤكداً ومثل ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكداً بان واللام وان كان

كالسائل م

اي ينبيء عن التعليل

الاعزل الذي لا سلاح معه

مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما بعده من امارات الانكار فيجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر
ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده
كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام
لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب وجوه متعسفة لا فائدة
في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه
تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون
على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على
ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه انما نفى
الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر
في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان
يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني انه مذكور
في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني
زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل
الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك

ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت
لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا
المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه
الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور
وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية
عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل
الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير
ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر
النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته
وندوره مما لا يليق صدقه للسامع في بادي الراي وتوجه الى السوال عن بيان
كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفية بيانه المتشوف الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قول لا ريب
فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد
عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب
التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا تخرج الكلام فيها على
خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه
لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر

وقد توخل كلمة إنّ للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك

للبنيّ وهو يرى الشي ويسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الا

فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب انا وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون

ومن خصايصها ان لضمير الشان معها حسنًا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من

يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءًا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح

مبتدأ كقوله ان شواءً ونشوة وخبب البازل الأمون وان كانت النكرة موصوفة

تراها ان احسن كقوله ان دهرًا يلف شملي بسعدي لزمان يهمّ بالاحسان ومنها حذف

الخبر نحو ان مالًا وان ولدًا وان زيدًا وان عمرًا قلوا اسقطت ان لم يحسن الحذف

اولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده نحو

على تاكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم

المسلّم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا

لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا

به المؤمنين جديرًا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادّعاء حدوث الايمان

منهم لا في ادّعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث

والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة

واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه

على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق

ومئنّة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناءً على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالمًا به معتقدًا

له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا

اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادّعاء ان هذا الخبر

على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرًا ليطابق ما ادّعاه وعليه

قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فاما لكونه

مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل

فتأمل في استخراج مثل هذا من امثال هذا باب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولهذا
ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة
واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز
صفة للاسناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة
الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا النفي بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب
الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة
والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل صاحب المفتاح ومن تابعه قلنا قد زعم انه داخل
في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او ما في معناه
كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو
ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا يدخل
فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق

الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور الى ما يكون الفعل او معناه
له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
كما في ضرب زيد عمرا
ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى
الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا
ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا
عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون
المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به
والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة
الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به
في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ ايتهم
من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد
لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا
تعريف صاحب المفتاح

ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها
على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس
لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم
عدم صدقه على ما ذكر فان قوله من الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر وللقائل ان يقول
تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار
مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال
لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة
ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات
اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول
لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف
فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه
ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول بقوله على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى
المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين
الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام

رجل نسابة ان عالم بالانساب

او الى الغد تنتى بانم غيلان في الرى

ليلى قال الشاعر فنمت وماليل المطى بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون
على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هوله معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هوله
عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى واُدّى بصورة
جواب الشاهد
الاثبات لكان اسنادا الى ما هوله لان النفى فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هوله
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهارى
فانه اسناد الى غير ما هوله فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام في ساير الانشاءات
مثل اَنهارك صايم وليت نهارى صايم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد
متعلق بالحكم
مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد
الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هوله اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه
له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول بتاول متعلق
باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذى يؤول اليه من العقل لان اوّلت وتاولت فعّلت وتفعّلت
من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله
ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هوله وقد اشار الى
تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها
فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او للمفعول به
فعل
يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له
حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هوله يشملهما كما مر من الامثلة واسناده
اى الفاعل والمفعول
الى غيرهما اى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير

ير ذو … منهم … (marginal note, partly illegible)

وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير شابه ما هو له
في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في
الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة
في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية
كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني
للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم
مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى
المفعول لانه بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره
المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في وصفه ما يتبعونه تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل
ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في
المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي
ومثله يوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي
امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال
وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه

تحرير

ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
ذلك وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
اي المسند اليه يجب ان يكون من تغيرته
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف
به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه
اي وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس حقيقة
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة
من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكاذب وبصير والاليم في ضلاله وعذابه
فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره
ثم المعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بالفاعل الحقيقي لانه
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
من نحو قوله تعالى فان خفتم شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول
الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع
وجري النهر ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت
الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان
يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي
فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة
او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من
ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة

الاولان يتعوذان فاع

الامثلة فانه جعل فيها الليل والنهار شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك
شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث
نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية
كما ذكروا في قولهم سلي الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم
محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقتصر المجاز
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول
تخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده
ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد
دون الواقع وتخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت
اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب
ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا
القيد تخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب
من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف
ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس
في العقل امتناع ان يكون الخليفة يكسو الكعبة وانما قلت بضرب
من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه
بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه عنده ويرتسم فيه ونحو

لا ما يحكم به

كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان الثاني والاول

لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول
الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان
مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في
نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح
يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى
يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا فلا يكون هذا تكرارا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني
اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلامهم
يشعر ان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه
نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها واضل الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد
الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير
ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو
قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله
بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد
بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعم من المغايرة في الواقع او عند المتكلم

المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
لكون الاسناد الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف لما فيخرج عنه
ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل
وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو
قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى
غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند
اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده
الى الرب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في
ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم
من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول
فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما
كان ينشاء من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل
قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز
اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل
يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان
اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه

قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس جذب
الليالى اى مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر مضت عامته
ابطئى او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول او يكون الامر بمعنى الخبر
ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعى ما شئت ايتها الليالى فلا يتفاوت
الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه
اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر
راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى حتى اذا وراك افقى
فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد
والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاول انه زمان
او سبب وافنه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه
والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان
وضعيتان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات
والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة
الارادية ويفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد
قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو
انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز
واحيى الارض الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج
الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة
او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على

على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا
وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صايم
انما هو اسناد صايم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز
اسناد احيى الى ملاقاته لا الاسناد للجملة الواقعة خبرا الى المبتداء واما
على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو ان المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت
عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحوه ايهاما
للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع
المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات
مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون
التذبيح الذى هو فعل الجيش لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب
نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس عليه
ما عليه لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته
اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون
اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل للزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة
الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن
طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفاين والخزائن
نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم
من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبرى
بل تجرى في الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة
فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس
سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجر جدك وما اشبه

ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجرِ النهر ولا تُطِعْ اَمْرَ فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار وصلوتك
تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن
ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر من قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي
من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين
انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير
الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه
كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد
المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به
في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد
انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه
كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى دليل ومعرفة حقيقته يريد
ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان
يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي
لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا

اذا اسند اليه حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا
في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك
اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يرينا صفحة قمر يفوق
سناها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان
وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه
ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر
وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه
الحالة وهو ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في
هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا
رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه
صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو
اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى
وللوجه فالاعتبار اذا ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا
في الكلام على حقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون
على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد
من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره
اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة

بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية من الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة
في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
قوله ذاهب الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي
عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب
اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع
ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية
نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال
يعني ان المراد بالطبيب هو الله في الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه
وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة
الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق
وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الحقيقي وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب في تفسير
الاستعارة بالكناية على ما ذهب اليه السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا
خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من
كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينافش
فيه

فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن
المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر
بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد ح هو العملة
انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى
توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع
وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع في كلامهم سمع من الشارع
او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان
مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع
حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم
المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس
السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة
صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر
بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس
العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء

انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
فى الاستعارة بالكناية اعتراض قوى يذكر فى علم البيان ان شاء الله تعالى
ولانه اى ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه
ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه وهو
مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وقال
ان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما اشبه ذلك من
باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا
ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على
جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر
ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين
على ان المشبه به ههنا شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير
اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة
انما هى فى ضمير راضية والمعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راضية
صاحبها لها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام
الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب
من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان
على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز
ولغيره حقيقة ولا يخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو
البنّاء حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى
انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس
قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكى
ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولهذا صرح بان
السكاكى

بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب
القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس
كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقف **الباب الثاني** احوال
المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه
وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد
او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر ونحو ذلك وبياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه
قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به والتاخر
وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية
المقام وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القراين والثاني الداعي الموجب
لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في
علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية
الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره
عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو
في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه
انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به
غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك
او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد
عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى
العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ

ومن تقدم على الاثبات

مسند اليه

المدلول عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند
الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله شعر
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار
تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه
عن لسانك تعظيما له او في نا او عكسه اى ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار ونيسره لدى الحاجة نحو فاسق
فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء
التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة
او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية
او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال
هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين
مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام
وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظايره كما في الرفع على المدح
او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل
الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكر رجلا فتى من شانه كذا وكذا
وبعد ان يذكر الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة
عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وقد يجب اسناد
الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء
بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف
الشيء اشعارا بانه بلغ من النعي مبلغا لا يمكن ذكره قال الله ان هذا
القران يهدي للتي هي اقوم اى الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف

آخره سهر دايم وحزن طويل

٣٨

الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر
المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقتدر السامع على استماعه ولهذا اذا
قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يحب
ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وانضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر
على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي
الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على
حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا
يطال الكلام مع الاحباء وتجوز ان يكون حيث يستعار اللزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من
الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله
ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر
المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل
على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قايم وعمرو ذاهب
وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه اذا قامت قرينة تدل عليه
ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان

الاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة التقدم ... ۲

ذكره بل لابد ان ينضم اليها امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح
الذكر على الحذف وان لم تتم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء
عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن الخبر عام النسبة نحو
خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله وان كان الخبر عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خبر من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة
سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى
الحال فالجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين
وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
في شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى الخارج
اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل
في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب
اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم
او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة
بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق
الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند
والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود
وقولك زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو
التعريف لانه كمال للتخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت
رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة
لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة

متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام
للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على
ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون
معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير معين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اى تناهت حالهم الفضيحة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف
لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء
واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي
بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية
مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين
نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه
في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى
اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله
ليفيد العموم متعلق بقوله ولا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق
بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين
لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى التعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته
وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى

المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون ممتازا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن
السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغايب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي
المسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز
به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول
والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه
ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء
معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق
مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع
كما في التعريف لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا
او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف
على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه
ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم
والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر
جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما
في ساير المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها
الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة

قرينة
معينة لها في الكلام لتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو
ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله
احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي
انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق لذاته من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من
حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او لتعظيم
او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب
اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال
هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه
الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي
انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع
الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى

المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذه الاعتبار لا باعتبار
ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا
او عمروا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا
الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما
استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل به الى جهنمي كما ان طويل النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت
رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي
لهب بهذه الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون
من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او الايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام
وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ان يتقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة
الخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من
الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب
اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة
جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواصر فان تخصيصها
ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولة

مطلب الفرق بين من الموصولة ومن الموصوفة

موصولة معناه ليت الانسان المعهود بكونه مضرو بالك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت ليت انسانا مضرو بالك فهو وان تخصص بكونه
مضرو بالك لكنه ليس بحسب الوضع لان من موضوع لانسان لا تخصص
فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة ويكون
معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى التفصيل
الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختص
به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض
لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم
او لا نعرفهم لقلة جدوى بهذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو
وراودته التي هو في بيتها عن نفسه ان راودت زليخا يوسف
والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت زليخا فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي
لا يريد ان تخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه يوسف
في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه يوسف
عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل
معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك
لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها الا انها واحدة معينة متشخصة
ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه

لانه نكرة من موصوفة

نحو جاءني فرد من السلسلين ... في الوصف

بيتُ السقط اعبادَ المسيح يخاف صحبي ونحن عبيدٌ من خلق المسيح

فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور

ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال

لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان يستهجن التصريح

او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن

عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا

لها لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم

من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت

مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت

ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب

على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه

ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم

ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على

خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل

صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر

ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المطابقة ليس فيه ايماء الى

وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه

ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند

ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم

اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر بناء الاخوة وينافي

المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا

العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني

تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه

ط

انه وقعت اشارة الى ما بلغه من اللذات وقت شبابه اي وافقت الغواة المنهمكين في استيفاء اللذات والشهوات وسلكت الى ما سلكوا وبعثت لحظي السارح مراتع اللهو الذي اساموا لحاظهم ونظرت الى ما نظروا اليه وبلغت ما بلغه امرؤ بسبب شبابه او في شبابه من اللذات ما لا يعتذر على وضعها فاذا نتيجة تلك وعاقبتها اثام ووبال وهذا ابيات اظهار الندامة على فرط ولعله صدق فيما قال شرح ابيات

وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
وحاصله ان تاتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد
فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم
داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى
قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء
بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم
او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر
ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى
تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه
لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله
ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير
تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل

اى الايماء

في هذا المقام فانه من مطارح الانظار وان فاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وهو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قولهم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة لا لكذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه
موصولا مومياً الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان
الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم
تحقق السببية ولهذا لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قولهم يتفرع
على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم
ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد
هذا الراى عند المصـ وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي
سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي
نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا يكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام
له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حساً فان اصل اسماء
الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه
اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله ان ابن الرومي هذا ابو الصقر فرداً انسب
على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال

جمع ضالة على عجز
اليا س

٨٢

الضال والسلم وهما شجرتان في البادية يعني يقيمون في البادية لان فقد
العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس
كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى
فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله
ان المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك
او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين
فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره
الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث
عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اهل اللغة
تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه
اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي
هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما
كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير
والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا
الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد
درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير [illegible]
كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال
ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب
وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى
كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني
رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه
ارحاني.

الفرق بين التشبيه اعني هذا الصنيع [illegible]
ولعله اراد انه في الاول لا [illegible]
بخلاف الثاني.

علی قلة الاستعمال
اوخافی

غایب وتجوز علی قلة لفظ الحاضر نحو تقال هذا الرجل ومالنی هذا القرب
ای هذا المذکور عن قریب فهو وان کان غایبا لکن جری ذکره
عن قریب فکانه حاضر وقد یذکر المعنی الحاضر المتقدم بلفظ
البعید نحو بالله وذلک قسم عظیم لافعلن لان المعنی غیر مدرک
حسا فکانه بعیدا والتنبیه ای تعریف المسند الیه بالاشارة
للتنبیه عند تعقیب المشار الیه باوصاف ای عند ایراد الاوصاف
علی عقیب المشار الیه تقول عقبه فلان اذا جاء علی عقبه ثم تعدیه
الی المفعول الثانی بالباء وتقول عقبته بالشیء ای جعلت الشیء
علی عقبه علی انه ای للتنبیه علی ان المشار الیه جدیر بما یرد
بعده ای بعد اسم الاشارة من اجلها ای من اجل الاوصاف
التی ذکرت بعد المشار الیه نحو الذین یؤمنون بالغیب ویقیمون
الصلوة الی قوله اولئک علی هدی من ربهم واولئک هم المفلحون
عقب المشار الیه وهو الذین یومنون باوصاف متعددة من الایمان
بالغیب واقام الصلوة وغیر ذلک ثم عرف المسند الیه وهو اولئک
بان اورده اسم اشارة تنبیها علی ان المشار الیهم احقاء بما
یرد بعد اولئک وهو کونهم علی الهدی عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذکورة اولانه لایکون طریق
الی احضاره سوی الاشارة لجهل المتکلم اوالسامع باحواله اونحو
ذلک وباللام ای تعریف المسند الیه باللام للاشارة الی معهود
ای الی حصة من الحقیقة معهود بین المتکلم والمخاطب واحدا
کان او اثنین اوجماعة تقول عهدت فلانا اذا ادرکته ولقیته
وذلک لتقدم ذکره صریحا او کنایة نحو ولیس الذکر کالانثی ای
لیس الذکر الذی طلبت امراة عمران کالتی ای کالانثی التی وهبت

اى لامراة عمران

وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحًا فى قوله قالت
رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق
ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررًا فان لفظ ما
وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
لخدمت بيت المقدس انما كان الذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج
الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او الاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو
ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد
من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودًا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقًا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك
عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث
هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار

ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم
الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت
اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على
الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة
المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا
وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى
القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان
في اللفظ تجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا
حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه
الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكونه
نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير
كلامه ان عود الضمير في قوله وقربا الى المعرف بلام الحقيقة
اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
[illegible] بعود الضمير الى مطلق المعرف باللام
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة
النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على

على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه كذا
في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف
كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول
ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح
ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو
ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت
بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة
في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد
ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على
الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح
لك في بحث الاستعارة وقد يفيد اي المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض
الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها
اذ لا واسطة بينهما في الخارج واذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس

على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس
وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول
كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما
ذكر ان اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم
الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير
نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا
او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد
واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل
واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة
ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه
اذا قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز
من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية
والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به
الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف
العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح
على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد
على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية
والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير
معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار
لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل

اى كل غيب وشهادة وعرفي وهوان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة
بلده ومملكته لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا فان قلت
الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنى على مذهبه
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى
الماضي واما ماليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ
والحايك فهو كالصفة المشبهة بل بمعنى الثبوت والاستمرار واللام فيها حرف التعريف
اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع
ولو سلم فالمراد تعميم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين
ياتونك الا زيدا او اضرب القايمين الا عمرا اى الذين يقومون الا عمرا وهذا ظاهر
واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل
من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد من الافراد
واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج والجماعة
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل
او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة
في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند
قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق

اى ولو سلم ان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول
مطلقا اسم موصول لا حرف التعريف ١٢ منه

والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه
مجازًا كثيرًا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلًا في غيره نحو
علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم
شرًا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جائني من رجل
او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز
ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان ولا هذا اشار صاحب
المفتاح حيث قال ان قراة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى
بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل
ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم
آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله
يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلمًا للعالمين
الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاء في القوم او العلماء الا زيدًا
او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا
زيدًا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضى استيعاب الاحاد
والجمع لا يقتضى الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني
الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج
الواحد والاثنين ايضًا لان الواحد مع الاثنين الآخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير
ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل

آخره وما تخفيه ما ابتليتم هزا

[illegible]

ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
حتى يصح جائني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو
ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع
بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام
دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا
(بيان لظهور بطلان قول صاحب المفتاح)
وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد
العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود و القوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
(يعني المراد من قوله لكان القصد الى معنى آخر على سبيل القطع بل على سبيل الاشتباه والاحتمال)
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض
العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة
لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل
من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه
يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل
فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء

هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما
وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي
قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد
لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول
والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان
كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس
وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما يسمى بالمفرد كيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم فهل هذا الا تهافت
وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيثنا ولها الجمع بخلاف
العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم لكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك لكلام صدر
عن صاحب المفتاح نعم فرق بين الجمع والمفرد في المعرف بلام
الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس
وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذيب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد

اي صاحب الكشاف في تفسير قوله رب العالمين

اي بين قط

اي بطلان هذا المعنى

الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فهو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو
فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت وقد روي عن
ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها
لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع
المعرف باللام بمعنى كل جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس
رضي الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة
والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل
اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان
هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان
فكيف تجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام
التعريف انما يدخل عليه اي الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد
وانما امتنع ح وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم